الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في اقتصاديات الدول النامية

أ. عصام أبوعجيلة علي دريد*

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الجانب الإيجابي للاستثمارات الأجنبية في تطوير اقتصاديات الدول النامية، وإلى الدور الإيجابي الذي تؤديه في سبيل تحسين الأداء والمساهمة الجدية في تحقيق التنمية الاقتصادية لتلك الدول، حيث بدأت البلدان المختلفة، لاسيما النامية منها، خلال السنوات الماضية، بتنفيذ تغييرات ضخمة في هياكلها المؤسسية، وفي سياستها العامة، وذلك لجعل بيئتها الاقتصادية أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب، إلى درجة اندلاع تنافس حاد ومتزايد بينها للحصول على الكمية المحدودة من الاستثمار الأجنبي المباشر المعروض في العالم.

ومن المظاهر المهمة لتحرير أنظمة الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية إقامة مناطق حرة، منها مناطق تجهيز الصادرات، تقدم تلك المناطق مزايا قانونية وضريبية إلى المستثمرين (الأجانب بشكل رئيس)، متضمنة إعفاء من الرسوم على المدخلات المستوردة، وتصدّر مخرجات هذه المناطق بوصفها وسيلة لدعم الصادرات، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وتحدثت الدراسة عن مكونات الاستثمار الأجنبي، وأشكاله، ومميزاته، وسياسات التشجيع، والعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر، والآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساته على الاقتصاد الليبي.

المقدمة:

تُعدّ الدول النامية من أشد الدول حاجة إلى الاستثمار الأجنبي، بوصفه وسيلة لتنمية اقتصادها بجوانب التنمية الاقتصادية بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على اقتصاد الدولة المستوردة لهذا النوع من الاستثمار، ويلعب الاستثمار الأجنبي دوراً هاماً في عملية التنمية الاقتصادية، بما يوفره من قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، وتشغيل للعمالة الوطنية في مختلف المجالات؛

* أ. عصام أبوعجيلة علي دريد. كلية الاقتصاد الزاوية – جامعة الزاوية.

فضلاً عن جذب الاستثمارات الخارجية لتوظيفها في الداخل، ما يساعد في دعم القدرات التنافسية للمؤسسات المحلية في مواجهة الشركات العالمية، ويسد الفجوة في الموارد والإمكانيات التي قد لا تتوافر في الدولة، أو يمكّنها من توجيه الموارد لجوانب أخرى.

والاستثمار الأجنبي له صور متعددة، فإما أن يكون مباشراً في مشاريع طويلة الأجل، وإما في الأوراق المالية، وإما في القروض والتسهيلات الائتمانية، وفي ضوء الاتجاه نحو العولمة وما يصاحبها من مظاهر، تتمثل في تحرير التجارة، وقيام منظمة التجارة العالمية، وتحرير الخدمات المالية، وحرية انتقال رؤوس الأموال، وسعي الدول لتوفير مناخ مناسب للاستثمار العالمي، مع ضمان حرية التجارة الدولية.

أولاً: مشكلة الدراسة:

إن بعض دول العالم لا تزال مترددة في جذب الاستثمارات الأجنبية إليها، على الرغم مما تمتلكه من الطاقات المادية والبشرية المطلوبة لإحداث نقلة نوعية لاقتصادها؛ وذلك لاعتقادها أن الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية سوف يؤدي إلى المساس باستقلالها الاقتصادي والسياسي، وحققت البشرية اكتشافات علمية وتكنولوجية انعكست آثارها على مستوى البحث العلمي والفكري؛ ما فتح للبشرية صوراً جديدة غير مسبوقة ، ونتيجة لكل مظاهر التقدم العلمي والتكنولوجي؛ انقسم العالم إلى طائفتين يشار إليهما بالدول المتقدمة، والدول النامية، فهناك مؤشرات محدودة بين الدول النامية في الوقت الحاضر دون مستوى الطموح، ومن المؤكد أن الظروف الدولية لا تخدم عملية التنمية الاقتصادية للدول النامية ، وبناء علي ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي :

ـ هل توجد طريقة لتقليص الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية عن طريق اكتساب ما وصل إليه العالم المتقدم من أسرار علمية وتكنولوجية في الاستثمارات الأجنبية المباشرة ؟

ثانياً: الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الجانب الإيجابي للاستثمارات الأجنبية في تطوير اقتصاديات الدول النامية ، وإلى الدور الإيجابي الذي تؤديه في سبيل تحسين الأداء، والمساهمة الجدية في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول النامية.

ثالثا: أهمية الدراسة:

تتأتّى أهمية الدراسة من الدور الكبير الذي يمكن أن تقوم به الاستثمارات الأجنبية في تطوير اقتصاديات البلدان النامية، والنهوض بها للوصول إلى مصاف الدول المتقدمة،ويتمثل في أن القارئ الكريم له سيجد ومضات مضيئة تستدعي أن يقف عندها مطوّلاً لتساعده على فهم المسائل المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وأن هذه الدراسة ستساهم في اقتراح بعض التعديلات المتعلقة بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر.

رابعاً: حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: تفعيل الاستثمار الأجنبي في الدول النامية.

الحدود المكانية: الدول النامية.

خامساً: فرضيات الدراسة:

أ – إن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي من خلال توفر رأس المال، ونقل التكنولوجيا، وتحسين الإنتاجية، وإن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى تحسين البنية التحتية في الدول النامية، مثل الطرق والكهرباء والمواصلات .

ب – الاستثمار الأجنبي المباشر بحكم خصائصه يختلف عن الأشكال الأخرى للاستثمار الأجنبي، فإنه يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة، خاصة في القطاعات الاقتصادية المهمة التي تستثمر فيها الشركات الأجنبية .

سادساً: منهجية الدراسة:

المنهج المستخدم في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع المعلومات ذات الصلة بموضوع الدراسة وغيرها من المصادر.

وترتكز هذه الدراسة على المحاور التالية:

المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر (مفهومه ومكوناته وأشكاله ومميزاته وسياسات التشجيع).

المبحث الثاني: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر.

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساته على الاقتصاد الليبي.

سابعاً: الدراسات السابقة:

(دراسة الدكتورة / لمياء سعود ششه، الدكتورة / فيفيان نصر الدين، أ. نورة الهذلي:2023) بعنوان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2000 – 2020) وتهدف الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2000–2020؛وأظهرت الدراسة وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ونمو القطاع الصناعي، وأظهرت الدراسة أيضًا وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين كل من إجمالي تكوين رأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وإجمالي عدد العاملين في المصانع، وإجمالي الصادرات الصناعية، ونمو القطاع الصناعي، وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دورًا هامًا في نمو القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية، وقدمت الدراسة توصية بتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر وجذب المزيد من الاستثمارات للقطاع الصناعي [1].

(دراسة فوزية محمد الهادي، محمد ميلاد الحبشي: 2022) بعنوان دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا خلال الفترة 2019 –1990 وتهدف الدراسة إلى تحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا خلال الفترة 1990–2019 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للارتباطات الموزعة ARDL. وتوصلت الدراسة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وسعر الصرف الحقيقي، والانفتاح التجاري، ومؤشر مؤشرات الحوكمة هي من أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا، وقدمت الدراسة مساهمة قيّمة في فهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا، بزيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والحفاظ على استقرار الأسعار، وتعزيز الانفتاح التجاري[2].

1- لمياء سعود ششه، الدكتورة / فيفيان نصر الدين، أ. نورة الهذلي: دراسة عن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2020 - 2000) العدد (9) من المجلد (7) من مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية؛ سبتمبر (2023).

2- فوزية محمد الهادي، محمد ميلاد الحبشي: دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا خلال الفترة 2019 -1990 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للارتباطات الموزعة ARDL مجلة البحوث الأكاديمية للعلوم الإنسانية، العدد 22، يوليو 2022" 88-79" .

المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر (مفهومه ومكوناته وأشكاله ومميزاته وسياسات التشجيع):

أولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

هو استثمار طويل الأجل، ويتضمن مصلحة دائمة، وسيطرة على كيان مقيم في اقتصاد ما (متمثلاً بالدولة الأم) على مشروع مقام في اقتصاد آخر، أما منظمة التجارة العالمية فترى أن الاستثمار الأجنبي المباشر، يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد (البلد الأم) أصلاً إنتاجياً في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارته. أما صندوق النقد الدولي؛ فإنه يعرف الاستثمار الأجنبي بأنه استثمار داخل دولة ما، ويسيطر عليها المقيمون في دولة أخرى، وأوضح الصندوق أنه في مثل هذا النوع من الاستثمار يجب أن تزيد حصة المستثمرين الأجانب عن 50% من رأس المال وتتركز 25% فأكثر من الأسهم في يد شخص واحد، أو جماعة واحدة منظمة من المستثمرين بما يترتب عليه أن تكون لهم سيطرة فعلية على سياسات المشروع وقراراته[1].

ومن التعاريف السابقة يتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر، هو استثمار حقيقي طويل الأجل في أصول إنتاجية، ويعنى ضمنًا، أن المستثمر الأجنبي يمارس درجة مهمة من التأثير في إدارة المشروع المقام في البلد الآخر، غير بلده الأم، وكذلك كل المعاملات اللاحقة بينهما وبين الشركات الأجنبية المنتسبة، المساهمة وغير المساهمة على السواء، وقد تتعهد بالاستثمار الأجنبي كيانات منفردة أو مؤسسات أعمال[2].

ثانياً: مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر:

1. رأس المال السهمي، وهو مبلغ التمويل الذي يقدمه المستثمر الأجنبي المباشر لشراء حصة من مشروع في بلد آخر غير بلده الأصلي.
2. الأرباح المعاد استثمارها تشتمل على حصة المستثمر المباشر نسبة إلى مشاركته السهمية من الأرباح غير موزعة من الشركات المنتسبة، كأرباح الأسهم، أو الأرباح غير المحولة إلى المستثمر

1- هناء عبد الغفار: الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، بيت الحكمة، بغداد 2002، ص22.

2- حسين عبد المطلب الأسرج: سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، سلسلة رسائل البنك الصناعي، بنك الكويت الصناعي، العدد 83 ديسمبر2005، ص 12.

المباشر، مثل هذه الأرباح المحتجزة، ومن قبل الشركات المنتسبة يفترض إعادة استثمارها في البلد المضيف نفسه، وتمثل هذه نسبة أعلى من 60% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من بعض الدول، كالولايات المتحدة، والمملكة المتحدة.

3. القروض داخل الشركة، وتتضمن هذه الفئة معاملات الدين داخل الشركة، وتعزى إلى الاستدانة القصيرة أو الطويلة الأجل من الدول أو الشركات الأخرى، فضلاً عن إقراض رؤوس الأموال بين المستثمرين المباشرين [1].

ثالثاً: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

هي تلك الاستثمارات التي تصنّف بأنها متعدّدة، ومتباينة، ويأتي تباينها من حيث النوع والأهمية النسبية بسبب مجموعة من الاعتبارات تتصل بسياسات البلد المضيف وطبيعة اقتصاده ومن الشائع تقسيم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الأشكال الآتية [2].

1 . **الاستثمارات المشتركة :**

حيث يرى كولدي أن الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشاركه فيه طرفان، شخصان معنويان، أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال فقط، بل تمتد أيضا للإدارة والخبرة وبراءات الاختراع أو العلامات التجارية وغيرها؛ أما تيربستر فيرى أن الاستثمار المشترك ينطوي على عمليات إنتاجية وتسويقها يتم في دولة أجنبية، ويكون أحد الأطراف فيها شركة دولية تمارس حقاً كافيًا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية، من دون السيطرة الكاملة عليه.

تبيّنُ محاولات التعريف السابقة أنّ لكل طرف من أطراف الاستثمار الحق في المشاركة في إدارة المشروع، وهذا ما يميز الاستثمار المشترك عن عقود الإدارة وغيرها، وهذا ما يجعله أكثر أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر انتشاراً؛ لانخفاض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني.

1- محمد سعد الدين، الاستثمار الأجنبي في الدول النامية، دار النور للطباعة والنشر، قطر الدوحة، الطبعة الأولى نسخة 1996، ص17.

2- هناء عبدالغفار، مرجع سبق ذكره، ص201.

2 . الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

وتمثل أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية أهمية لدى الشركات متعددة الجنسية، ويرجع ذلك إلى عدد من الأسباب، منها توفر الحرية الكاملة في الإدارة، والتحكم في النشاط الإنتاجي، وسياسات الأعمال المرتبطة بمختلف أوجه النشاط الوظيفي.

وبالرغم من تخوف معظم الدول من هذا النوع من الاستثمارات، لما ينتج عنه من تبعية اقتصادية وسيادة الاحتكار، فإنه ينتشر في كثير من البلدان النامية، مثل دول آسيا وغرب إفريقيا التي تسعى بكل الوسائل لجذب الاستثمارات الأجنبية إليها، ويعدّ ذلك من أساليب التشجيع لاستقطاب هذه الاستثمارات.

3 . الاستثمار في المناطق الحرة ومشروعات التجمع:

من جانب آخر، تتميز أشكال الاستثمار الأجنبي غير المرتبطة بعنصر الملكية بأنها لا تخلق التزاماً طويل الأجل خارج البلد الأم للشركات العابرة للقومية، وإن كانت تفرض درجة أو أخرى من الاهتمامات الرقابية المتعلقة بتحصيل عائد، أو مراعاة حقوق هذه الشركات في البلد المضيف.

ومن هذه الأشكال: التعاقد من الباطن، وترتيبات تسليم المفتاح، وعقود الإدارة، وعقود تسليم المنتجات باليد، وعقود تسليم السوق، وعقود المشاركة في الإنتاج، وعقود الترخيص، وعقود التسويق، وتجدر الإشارة إلى تزايد أنشطة الشركات عابرة القومية غير المرتبطة بالملكية، فإن كل شركة على حدة قد تتعايش مع أنماط مختلفة من السياسات الحمائية للدولة المضيفة، إذا كان ذلك يضمن لها الحصول على نصيب أكبر في السوق المحلية لهذه الدول، أو عن طريق إغلاقها ولو جزئياً بالتمييز ضد صادرات الشركات الأجنبية المنافسة الأخرى، التي لا تتمتع بمشروعات تابعة في هذه السوق[1].ولاسيما منذ عقد الثمانينيات؛ لما تمنحه إياها من سيطرة وقدرة على الحصول على الأرباح، وتقاسم مخاطر الاستثمار، لاسيما في البلدان النامية ذات السياسة الاقتصادية والاجتماعية غير المستقرة [2].

رابعاً: مميزات الاستثمار الأجنبي المباشر:

1- منى قاسم: الشركات متعددة الجنسية وأهميتها في الاقتصاد العالمي، النشرة الاقتصادية، بنك مصر، العدد 1،السنة 1998،41،ص 57.

2- عبدالسلام أبوقحف: اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مطابع الإشعاع الفنية، الإسكندرية، الطبعة الأولى 2001، ص481.

1 . يقوم الاستثمار الأجنبي على أساس دراسات عميقة، وذلك لحرص المستثمر الأجنبي على عدم تقديم أمواله وخبرته إلا بعد أن يتبين من دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية لسلامة المشروع الذي يستثمر فيه.

2 . الاستثمار الأجنبي المباشر، ليس مجرد تحويل نقد أجنبي يساهم في سد فجوة الصرف الأجنبي، كما هي الحال في المعونات والقروض الأجنبية، إنما يمثل تمويلاً في معناه الحقيقي، أي أنه يتخذ شكل تحويل موارد حقيقية من الخارج، تتمثل في المعدات والآلات الحديثة اللازمة لإقامة المشروعات، ومعها الخبرات الفنية، والإدارية، والتنظيمية، والمالية، والتسويقية، التي يمكن أن تحطم الكثير من الاختناقات التي تقف في طريق التنمية الاقتصادية.

3 . كما يمكن أن تسهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خلق العديد من الموفورات الاقتصادية التي تدفع حركة التصنيع في البلاد النامية، وذلك بقيام المشروعات الجديدة، وإنشاء بعض أو كل المرافق اللازمة لها [1].

خامسا: سياسات تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر [2]:

في المراحل الأولى من سياسات تشجيع الاستثمار الأجنبي اعتمدت العديد من البلدان سياسات تشجيعية نحو السوق؛ فعمدت إلى تحرير نظام الاستثمار الأجنبي المباشر فيها للتخفيف من القيود المفروضة على الاستثمار الوارد، ومعايير معاملة المستثمرين الأجانب، وإعطاء دور أكبر لقوى السوق في تخصيص الموارد، عندما تكون المؤشرات الاقتصادية الأساسية لبلد الاستثمار الأجنبي صحيحة، ويمكن أن يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر معدل نمو دخل الفرد في البلد المضيف، حيث إنه يعمل على التوسع في استخدام المواد الخام المحلية، واستخدام أساليب الإدارة الحديثة، والسماح بدخول التكنولوجيات الحديثة، بالإضافة إلى أن التدفقات الخارجية تسمح بتمويل العجز في الحساب الجاري، ولا يخفى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لا يترتب عليها مديونية ولا توجد التزامات بسداد مبالغ

1- محمد عبدالعزيز عجمية وآخرون: مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر1983،ص51 .

2- الأمم المتحدة: تقرير الاستثمار العالمي (تشجيع الروابط) نيويورك- جنيف 2001، ص.27الصعيد العالمي بالمقارنة مع حجمها في الناتج المحلي الإجمالي .

محددة في أوقات محددة، كما في الدين الخارجي، إضافة إلى أنه يمكن أن يساعد في تنمية وتدريب الموارد البشرية، وتحفيز الاستثمار في البحوث والتطوير[1].

وأما المراحل التالية من سياسات تشجيع الاستثمار، فقد قطعت الحكومات شوطاً أبعد من ذي قبل، وسعت بصورة نشطة لتسويق بلدانها من خلال الترويج والدعاية، وأدى هذا الأسلوب إلى إقامة وكالات وطنية لتشجيع الاستثمار، وهنا يتوقف جذب الاستثمار على نوعية العوامل الاقتصادية الأساسية في البلد المضيف.

وتتميز سياسات تشجيع الاستثمار في الوقت الحاضر بأنها تتخذ إطاراً تمكينيًّا بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر، وتنوع أسلوب تنسيق الأحداث نحو اجتذاب هذه الاستثمارات بصفتها نقطة انطلاق لها، ومن ثم تمضي إلى استهداف المستثمرين الأجانب على مستوى الصناعات والشركات؛ كي تلبي احتياجاتهم المحددة من حيث المواقع على مستوى النشاط والتجميع، وذلك في ضوء الأولويات الإنمائية للبلد المعني، وتساعد هذه الاستراتيجية، إلى حد بعيد، قدرة البلد على تغذية تجمعات محددة تقوم على الميزات التنافسية للبلد.

المبحث الثاني: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر:

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن غير المباشر، من حيث المبدأ، من خلال بعدين هما البعد الإداري والبعد الزمني، أي من خلال درجة السيطرة التي يمارسها المستثمرون الأجانب على إدارة شركة ما، والبعد الزمني، المتمثل بالأفق الاستثماري القصير أو الطويل المدى، ويضيف البعض أنه إذا كانت الاختلافات في دوافع الاستثمار لكلا النوعين، توضح التناقض الرئيس بينهما، فإن الدافع الجارف للمستثمرين في الاستثمار الأجنبي غير المباشر، هو مشاركتهم في إيرادات المشروعات المحلية، من خلال مكاسب رأس المال وأرباح الأسهم، ومن ثم فالأكثر أهمية لهم أن يكون رأس المال سهل التحويل إلى البلد الأم، وأن تكون مقاييس الانكشاف مرتفعة، والمقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر هو انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر للعمل في صورة وحدات صناعية، أو

1- Kabir Hassan, FDI, Information Technology and Economic Growth in The MENA Region,10th ERF paper.pp1-2 in www.erf.org.eg

تمويلية، أو إنشائية، أو زراعية، أو خدمية، ويمثل حافز الربح المحرك الرئيس لهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة [1].

أما عند تعهد الشركات الأجنبية بالاستثمار الأجنبي المباشر؛ فإنها تكون أكثر اهتماما بالوصول إلى الأسواق، حيث يوجد في الوقت الحاضر ما لا يقل عن 61 ألف شركة أُمٍّ لها حوالي 900ألف شركة أجنبية تابعة تمثل رصيداً للاستثمار الأجنبي المباشر يبلغ نحو 7 تريليون دولار[2]. ودعم قدرتها التنافسية لا سيما في الشركات التي تمتلك هياكل إنتاج دولي متكاملة، ولديها تخصص في الإنتاج داخل الشركة، وعمومًا تميل الشركات إلى الأفق الاستثماري الطويل الأمد، أكثر من مستثمري الحوافظ المالية عندما يتضمن استثمارها نفقات التأسيس.

إن التمايزات بين فئتي الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، أقل وضوحًا لعدد من القيود فمثلاً[3]:

1 . يصنف الاستثمار عادةً على أنه استثمار غير مباشر، إذا كانت حصة الأسهم أقل من 10% ولكن استخدام ملكية الأسهم للتمييز بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، ليست صحيحة دائماً، ففي بعض الظروف تُشْتَرَى حصة الأقلية من الأسهم، وتتضمن مع ذلك مشاركة إدارية مباشرة .

2 . إن التناقض في دوافع نوعي الاستثمار ليس بهذا الوضوح دائماً، ولا سيما في حالة الاستثمار غير المباشر برأس مال المخاطرة، إذ يميل الأفق الاستثماري إلى أن يكون أطول أجلاً من آليات هذا الاستثمار غير المباشر الآخر، ومع وجود سيطرة إدارية طويلة الأجل أيضًا، في هذه الحالة من الصعب جدًا التفريق بين نوعي الاستثمار.

1- أمينة زكى شبانه: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر في ظل آليات السوق، المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر للاقتصاديين المصريين: تمويل التنمية في ظل اقتصاديات السوق، القاهرة 7-9 ابريل 1994، ص 2.

2- UNCTAD ,World Investment Report 2004:The Shift Towards Services, United Nation, New York,2004,p xvii

3- هناء عبد الغفار: مرجع سبق ذكره، ص 133.

3 . توجد قيود أو محددات تخص بيانات استثمار الحوافظ المالية في معظم الدول، حيث القليل منها التي تسجل على نحو منتظم تدفقات هذا الاستثمار في موازين مدفوعاتها، محتسبة ضمن التفرقة بين نوعي الاستثمار.

4 .توجد علاقة وثيقة في العديد من حالات الاندماجات والامتيازات بين نوعي الاستثمار، حيث تعدّ هذه العمليات، وكأنها معاملات استثمار أجنبي مباشر، وذلك لأنها تمنح سيطرة معنوية دائمة للشركة المندمجة أو المحتازة، ومع ذلك يمكن لمثل هذه المعاملات أن تتم عبر اقتناء أسهم الأقلية، وهنا تسجل على أنها استثمار أجنبي غير مباشر.

5. هناك ازدواج جزئي في دوافع نوعي الاستثمار، ففيما يخصّ كليهما، يكون لمعدل النمو الاقتصادي الحالي، والمحتمل للبلد المضيف تأثيرهم في قرار تحديد موقع الاستثمار، وكذلك يكون لحجم السوق تأثير غير مباشر في الاستثمار الأجنبي المباشر في الأمد الطويل؛ لأن الأسواق الأكبر تميل إلى أن تكون لديها أسواق رؤوس أموال متطورة، وتشكيلة واسعة من الفرص الاستثمارية، تهدف جهود البلاد النامية المشجعة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاستفادة بما تمتلكه الشركات الأجنبية من تكنولوجيا ومعرفة فنية وإدارية، إذ إن بعض البلدان النامية قد تتوافر فيها الأموال اللازمة لإقامة المشروعات، إلا أن عدم توافر التكنولوجيا الحديثة يحول دون تنفيذ تلك المشروعات[1].

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساته على الاقتصاد الليبي:

أ . الآثار على نقل التكنولوجيا:

يُعدّ التقدم التكنولوجي أهم الآثار الناتجة عن الاستثمار المباشر، والمساعدة على التنمية الاقتصادية، يقوم الاستثمار الأجنبي المباشر بنشر التقدم التكنولوجي في باقي قطاعات الجهاز الاقتصادي، عن طريق المحاكاة، وتدريب العمال المحليين على المهارات والمعرفة الجديدة، إلا أن نتائج البحوث المتعددة التي كرست لدراسة طبيعة التكنولوجيا المتاحة من هذه الشركات في البلدان النامية

1- عمر البيلي، خديجة الأعسر: دور الاستثمار الأجنبي الخاص المباشر في دعم القدرة التكنولوجية للبلاد العربية، مجلة شئون عربية، العدد 79، سبتمبر 1994، ص 126-130 .

أظهرت أنها ركزت على استخدام تكنولوجيا رأس المال، التي لا تتناسب مع عامل الكلف في البلدان النامية، ما ضيق من فرص العمل المقدمة، وأثّرَ، من ثَمَّ، على إمكانية اكتساب اليد العاملة المحلية للمهارات التكنولوجية الحديثة[1]، ويمكن للشركات الأجنبية العاملة في ليبيا نقل التكنولوجيا والمعرفة الحديثة إلي ليبيا مما يُساهم في تحسين الإنتاجية والكفاءة في مختلف القطاعات، وقد تُساهم الشركات الأجنبية العاملة في ليبيا في زيادة الصادرات من خلال الإنتاج للتصدير ، والاعتماد الكبير على الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة اعتماد ليبيا على الدول الأجنبية مما قد يجعلها عرضة للتأثيرات الخارجية .

ب . الآثار في العمالة:

من المعروف أن أهم الدوافع التي تدفع الدول، لاسيما النامية، إلى جلب الاستثمارات الأجنبية هي محاولة إيجاد فرص عمل جديدة للعاطلين، والقضاء على البطالة التي تمثل هاجساً كبيراً للدول، لما لها من آثار اقتصادية واجتماعية سيئة، وما تؤدي إليه من عدم استقرار على كل جوانب الحياة، الاستثمار الأجنبي المباشر يُساهم في خلق فرص عمل جديدة، خاصة في القطاعات مثل الصناعة والخدمات، ويُتوقع أن تُساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحسين البنية التحتية في ليبيا،من خلال بناء مشاريع جديدة مثل الطرق والكهرباء والموانئ والمطارات، وتنوع الاقتصاد الليبي، من خلال جذب استثمارات في قطاعات جديدة مثل الصناعة التحويلية والسياحة والزراعة ، وتقلل من الاعتماد على قطاع النفط الذي يُشكل حاليًا المصدر الرئيسي للدخل في ليبيا، وتعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي ، وقد تستغل بعض الشركات الأجنبية الموارد الطبيعية والعمالة في ليبيا لصالحها دون عائد عادل على الاقتصاد الليبي، إذا لم تُوزع فوائد الاستثمار بشكل عادل على جميع فئات المجتمع فإنها تؤدي إلي تفاقم التفاوت الاجتماعي .

ومن ثمّ سنبين آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة من خلال الافتراضات التالية:

1- هناء عبد الغفار، مرجع سبق ذكره، ص268.

1. إن وجود الشركات المتعددة الجنسية سوف يؤدي إلى خلق علاقات تكامل رأسية أمامية وخلفية بين أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة في الدولة، من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشروعات لتقديم الخدمات المساعدة اللازمة، أو المواد الخام للشركات الجديدة وتنشيط صناعة المقاولات وغيرها من الصناعات، ومن ثم خلق فرص جديدة للعمل.
2. إن الشركات المتعددة الجنسية تقوم بدفع ضرائب على الأرباح المحققة، وهذا سيؤدي إلى زيادة عوائد الدولة، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، فإن زيادة عوائد الدولة سوف يمكنها من التوسع في إنشاء مشروعات استثمارية (صناعية، خدمية، تجارية) جديدة، ومن ثم تترتب على هذا خلق فرص جديدة للعمل،أي أن الأطر التشريعية والقانونية توفر مزايا أساسية لدعم أنشطة القطاع الخاص بما في ذلك الأجنبي، فضلًا عن أن الدول النامية توفر تنوعاً في الفرص الاستثمارية، بحيث نجد أن معظم القطاعات الاقتصادية مفتوحة[1].
3. إن وجود الشركات المندمجة، قد يؤدي إلى اختفاء بعض أنواع المهارات التقليدية، نتيجة لما تستخدمه من تكنولوجيا متقدمة، سواء كانت أساسية أو مساعدة.
4. نتيجة لارتفاع مستوى الأجور والمكافآت التي تقدمها الشركات متعددة الجنسيات بالمقارنة مع نظيراتها الوطنية؛ فإنه من المحتمل أن تتهرب العمالة والكوادر الفنية والإدارية المتميزة للعمل بالمشروعات الأجنبية.
5. إن إنشاء المشروعات الموجهة للتصدير ، والمشروعات كثيفة العمالة في المناطق الحرة سوف يؤدي إلى خلق العديد من فرص العمل الجديدة.
6. إن توسع الشركات الأجنبية في أنشطتها، سواء على المستوى الأفقي أو الرأسي، مع الانتشار الجغرافي لهذه الأنشطة، سوف يؤدي، مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، إلى خلق فرص عمل جديدة في المناطق أو المحافظات النائية المتخلفة اقتصاديا داخل الدولة.

1- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا سياسات جذب الاستثمار الأجنبي والبيني في منطقة الاسكوا:ت حسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وتعبئة المدخرات المحلية مع دراسة حالات الأردن والبحرين واليمن، المتحدة، نيويورك، 2003، ص7،8.

7. إن نجاح الدولة المضيفة في اختيار النوع التكنولوجي المناسب سوف يؤثر إلى حد كبير في عدد فرص العمل الجديدة، ومدى تنوعها[1].

ج : الآثار في الإدارة والتنمية الإدارية :

إن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى ليبيا يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي من خلال توفير رأس المال اللازم لتمويل مشاريع التنمية ، ويمكن أن يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر في سد هذه الفجوة وتوفير الأموال اللازمة للاستثمار في البنية التحتية والقطاعات الإنتاجية، بما أن الإدارة تعد أحد عوامل الإنتاج، ولها دور بارز في مجال تحسين الإنتاجية لكل قطاعات الاقتصاد بشكل عام، كما أنها تحدد المركز التنافسي الذي تحتله الدولة بين دول العالم، فقد عانت معظم الاقتصاديات النامية والفقيرة من نقص الكفاءات الإدارية، وسوء الأساليب الإدارية المتبعة التي أدت إلى تكبدها خسائر مادية كبيرة، وكذلك أفشلت خطط التنمية في كثير من هذه البلدان وساهمت في تعثرها الاقتصادي؛ ومن ثمّ فمن الطبيعي أن يزداد طلب الدول النامية على خدمات ومساعدات الشركات المتعددة الجنسيات والأجنبية بصورة عامة لسد جوانب الخلل والقصور والنقص في المهارات والكوادر الإدارية في مختلف المستويات التنظيمية والأنشطة الوظيفية في المنظمات العاملة .

الاستنتاجات:

1. على الرغم من الدور الكبير الذي يمكن أن يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي للدول المختلفة؛ فإنّ العديد من دول العالم لا تزال تعرقل بقصد أو من غير قصد دخول الاستثمارات الأجنبية إليها.
2. الدول النامية تمتلك ثروات هائلة، ولكنها تفتقر إلى الإرادة السياسية والتخطيط الاقتصادي البعيد المدى اللازمين لإحداث النمو الاقتصادي المطلوب، ولا تزال حصة الدول النامية من الاستثمارات الأجنبية أقل من المستوى المطلوب.

1- كمال بكري: التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، القاهرة 1988، ص63.

3. استهداف الاستثمار المباشر الأجنبي، وكذلك التسريع في عملية الخصخصة، وإفساح المجال أكثر أمام القطاع الخاص المحلي وترقيته، وخلق روابط خلفية مع الشركات الأجنبية، تعد شروط استباقية كفيلة بتحسين أداء اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي، وتقليل آثاره السلبية، وتعظيم آثاره الإيجابية.
4. إن هشاشة حصة الدول العربية مجتمعة من الاستثمار المباشر الأجنبي، وضعف مساهمته فيها لا يحجب تفوق عدد محدود منها واحتلالها الصدارة على مستواها، وهي مجتمعة، ومن بين تلك الدول نجد على سبيل المثال ليبيا، مصر، وتونس، والمغرب، والمملكة السعودية، والجزائر.
5. تعد ليبيا من بين الدول النامية التي استطاعت تغيير موقفها اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، فبعدما كانت تتميز بالموقف المتشدد والمقيد الذي يعارض كل محاولة، أو كل إرادة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي تسعى حالياً إلى إيجاد السبل الكفيلة باجتذابه وتشجيعه.
6. لم تتبنَّ ليبيا الاستثمار الأجنبي المباشر راضية، بل مجبرة؛ نتيجة حتمية لعجز القطاع العام وضمان النمو الدائم، بالإضافة إلى ظهور أزمات عديدة، كاشتداد القيد المالي الخارجي.

التوصيات:

على الرغم من الأهمية التي توليها الدول للاستثمار الأجنبي المباشر؛ فإنّ هناك بعض التوصيات الواجب مراعاتها، منها:

1. تفعيل دور سوق الأوراق المالية الليبي وتنميته؛ ليسهم في تسهيل عملية الاستثمار من خلال ترويج تبادل الأسهم والسندات، بما يخدم مصلحة الاقتصاد.
2. الاهتمام بالصناعات التصديرية غير النفطية، وتنمية وتطوير الصناعات البتر وكيماوية التي تتميز بها ليبيا بميزة نسبية من دول أخرى.
3. المساهمة في تنويع مصادر الدخل للاقتصاد الوطني، من هذه القطاعات قطاع السياحة وقطاع الصيد البحري، وقطاع الخدمات المالية، ومناطق التجارة الحرة.
4. وضع سياسات مدروسة وصارمة لتنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر، ووضع المواصفات والمعايير التي تحقق أكبر قدر من المصلحة الوطنية، وعدم منح الاستثمار الأجنبي أية فرصة لبسط نفوذه على اقتصاديات البلدان النامية.

5. وضع استراتيجية وطنية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بتحديد القطاعات المستهدفة وتحسين مناخ الاستثمار وتعزيز القدرات الوطنية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

الأمم المتحدة: تقرير الاستثمار العالمي (تشجيع الروابط) نيويورك– جنيف 2001، ص27.

الصعيد العالمي بالمقارنة مع حجمها في الناتج المحلي الإجمالي .

أمينة زكى شبانه: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر في ظل آليات السوق، المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر للاقتصاديين المصريين: تمويل التنمية في ظل اقتصاديات السوق، القاهرة 7–9 ابريل 1994، ص 2.

حسين عبد المطلب الأسرج: سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، سلسلة رسائل البنك الصناعي، بنك الكويت الصناعي، العدد 83 ديسمبر2005، ص 12.

عبد السلام أبوقحف: اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مطابع الإشعاع الفنية، الإسكندرية، الطبعة الأولى 2001، ص481.

عمر البيلى: خديجة الأعسر، دور الاستثمار الأجنبي الخاص المباشر في دعم القدرة التكنولوجية للبلاد العربية، مجلة شئون عربية، العدد 79، سبتمبر 1994، ص 126–130.

فوزية محمد الهادي، محمد ميلاد الحبشي: دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا خلال الفترة 2019/1990م باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للارتباطات الموزعة ARDLمجلة البحوث الأكاديمية العلوم الإنسانية، العدد 22 , يوليو 2022" 79–88".

كمال بكري: التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، القاهرة 1988، ص63.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، سياسات جذب الاستثمار الأجنبي والبيني في منطقة الاسكوا: تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وتعبئة المدخرات المحلية مع دراسة حالات الأردن والبحرين واليمن، الأمم المتحدة، نيويورك،2003، ص 7–8.

لمياء سعود ششه، الدكتورة / فيفيان نصر الدين، أ. نورة الهذلي: دراسة عن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2020 – 2000) العدد (9) من المجلد (7) من مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية؛ سبتمبر (2023).

محمد سعد الدين: الاستثمار الأجنبي في الدول النامية، دار النور للطباعة والنشر، قطر الدوحة، الطبعة الأولى نسخة 1996، ص17.

محمد عبد العزيز عجمية وآخرون: مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر 1983، ص51.

منى قاسم: الشركات متعددة الجنسية وأهميتها في الاقتصاد العالمي، النشرة الاقتصادية، بنك مصر، العدد 1، السنة 41،1998، ص57

هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، بيت الحكمة بغداد 2002، ص22.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Kabir Hassan, FDI, Information Technology and Economic Growth in The MENA Region,10th ERF paper.pp1-2 in www.erf.org.eg.

UNCTAD ,World Investment Report 2004:The Shift Towards Services, United Nation, New York,2004,p xvii.